هل يمتلك العراق أوراق حل الأزمة السورية؟

المعارضة تقبل المبادرة ولجنة العلاقات تقلل من أهميتها

بالقدر الذي ينشغل فيه العالم والمنطقة برمتها بالانسحاب الاميركي من العراق ، وما يمثله هذا الحدث من لحظة مفصلية في تاريخ العراق المعاصر ، تذهب الحكومة العراقية الى الاهتمام بقضايا إقليمية ، وكأنها حسمت كل قضاياها العالقة الداخلية، وان العراق اصبح مؤهلا للعب دور اقليمي في المنطقة . الحكومة اعلنت امس عن موافقة المعارضة السورية على زيارة بغداد ، بهدف الوساطة بينها وبين النظام السوري ،

جانب من التظاهرات في سوريا.. (أرشيف)

□ تحليل سياسي/ ماجد طوفان

وبما ان المعارضة السورية منقسمة على نفسها بين معارضة الداخل المتمثلة باللجان التنسيقية وبين معارضة الخارج التي يمثلها المجلس الوطني الانتقالي السوري ، واذا كان وضع المعارضة السورية بهذا الحجم من الانقسام فمع من ستتحاور الحكومة العراقية ؟ وهل من حق العراق ان يصنف المعارضة السورية ويعطي الشرعية لهذه او تلك من خلال وساطته ؟ معارضة الخارج ومن خلال تصريحاتها اعتبرت موقف العراق غير مرحب به ، وعدته خروجا على الشرعية والاجماع العربي مذكرة الحكومة العراقية بايام معارضتها نظام صدام وكيف انها كانت تعاني الموقف العربي تجاه دكتاتورية البعث ، وفق هذا التقاطع بين معارضة معترف بها في الخارج وتحظى باهتمام الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي والجامعة العربية ، اين يمكن ان نضع مبادرة العراق ؟ لاشك انها ستدخل في نفق الجدال والسجال والترحيب واللاترحيب من قبل اطراف عديدة ، ربما تؤثر بالنهاية في علاقة العراق بدول عربية وغير عربية، ولكي نكون اكثر دقة فإن لجنة العلاقات الخارجية افصحت امس عن ان مبادرة العراق للتوسط بين المعارضة السورية وبين الحكومة هي مبادرة لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب ، وانها قدمتها للحكومة لاتخاذ الاجراءات التنفيذية بشأنها ، وقالت عضو اللجنة آلا طالباني في حديث للمدى " تم تبني رئيس الوزراء ووزير الخارجية موضوعة الوساطة واخذها على عاتقهم لما تشكله سوريا من دولة مهمة بالنسبة للعراق ، وتابعت "ان المبادرة قد تأخرت ولا توجد خطوات جادة من قبل الحكومة لان الوساطة تعني الاتصال بالمعارضة والسلطة الحالية من اجل ايجاد الحلول " وهذا يعني ان العراق وحتى هذه اللحظة وبرغم التصريحات عن موافقة المعارضة للوساطة ، ليست هناك رؤية واضحة لهذا التبني الذي تحوم حوله اتهامات ، تربطه بالموقف الايراني وبالتالي فانه يدور في فلك الصراع بين ايران والولايات المتحدة الاميركية . وكانت الحكومة العراقية قد أعلنت امس عن موافقة المعارضة السورية على اقتراحها زيارة بغداد بهدف القيام بوساطة بينها وبين النظام السوري، معتبرة أن التحرك العراقي يستند إلى المبادرة العربية. وقال مستشار رئيس الوزراء علي الموسوي في تصريحات صحافية، إن "السلطات العراقية دعت المعارضة السورية لزيارة بغداد للوساطة بينها وبين النظام السوري" مبيناً أن "المعارضة رحبت بهذه المبادرة"

وأضاف الموسوي أن "رئيس الوزراء نوري المالكي كان قد طلب من العديد من المسؤولين السياسيين التفاوض مع المعارضة السورية"، مشيراً إلى أن "التحرك العراقي يستند إلى المبادرة العربية إضافة لمطالب المعارضة التي ستنقل إلى الحكومة السورية". وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد أبدى في ٣ كانون الأول ٢٠١١ ، استعداد بغداد لاستقبال أطراف المعارضة السورية للتوصل إلى حلول تحقق مطالب الشعب السوري بعيداً عن العنف والحرب الأهلية، وفيما جدد رفضه العقوبات الاقتصادية على دمشق، أكد أن العراق سيكون قلب المنطقة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. وأعلن وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري، في الثامن من كانون الأول عن دعم العراق مبادرة الجامعة العربية بشأن سوريا، معتبراً إياها الطريق الأفضل المؤدي إلى حل سياسي يحمي الشعب السوري.وقررت الجامعة العربية في ١٢ تشرين الثاني الماضي تعليق عضوية سوريا حتى تنفيذ الخطة العربية لحل الأزمة، فضلاً عن سحب السفراء العرب من دمشق، في حين امتنع العراق عن التصويت على القرار وعارضه لبنان واليمن وسوريا.

ووصفت الحكومة العراقية القرار بـ"غير المقبول والخطر جداً"، مؤكدة أن هذا الأمر لم يتخذ إزاء دول أخرى لديها أزمات أكبر، فيما اعتبرت أن العرب وراء تدويل قضاياهم في الأمم المتحدة. يذكر أن سوريا تشهد منذ منتصف آذار الماضي حركة احتجاج تصدت لها قوات الأمن بعنف، وأعلنت مفوضية حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، مطلع شهر كانون الأول الحالي، أن عدد القتلى في سوريا بلغ ٤٠٠٠ في الأقل، واصفة الوضع بأنه أشبه بحرب أهلية.

الجيش يستخدم تقنيات النانو لمواجهة العنف

بغداد/ المدى

أعلنت رئاسة أركان الجيش، ، عن بدئها باستخدام تقنية النانو في التطبيقات العسكرية والأمنية، وفي حين كشفت ان هذه التقنية ستسهم بتطوير التكنولوجيا العسكرية والحد من تصاعد عمليات العنف، أكدت ان المؤسسات الامنية العراقية تطور امكانياتها التكنولوجية بالتزامن مع تقدم قدرات الجماعات المسلحة.

وقال معاون رئيس أركان الجيش عبود قنبر على هامش المؤتمر السنوي الثالث لعلوم النانو إن "وزارة الدفاع تعمل مع وزارة التعليم العالي وفق اتفاقية تعاون وتتواصل مع الجامعات العراقية للإطلاع على ابرز البحوث في تطوير القدرات العسكرية والامنية وتطبيقها على ارض الواقع".

وتعرف تقنية النانو بأنها التقنية التي تساهم بإنتاج خواص جديدة لنفس العنصر، اذ اكتشف العلماء ان اي مادة تختلف خواصها عندما تكون بحجم النانو المجهري وبذلك يمكن تصغير الأشياء الكبيرة الى احجام صغيرة جدا وبكفاءة وفعالية اعلى بكثير ومثال على ذلك يمكن صناعة طائرات بمختلف انواعها بحجم البعوضة او أجهزة تجسس لا ترى إلا بالمجهر.

واضاف قنبر أن "علم النانو سيكون بديلا عن العديد من المعدات العسكرية الحالية في المستقبل القريب"، مشيرا الى ان "هذه التقنية ستستخدم مبدئيا في الكشف عن السيارات المفخخة والعبوات وإبطالها كذلك ستستخدم في كشف أوكار الجماعات المسلحة وملاحقتها".

وتابع قنبر ان "هذه التقنية ستسهم بتطوير إمكانيات المؤسسات الأمنية بشكل يفوق عدة مرات قدرات الجماعات المسلحة كما ستجعل هذه التقنية عملية تنفيذ عمليات العنف في العراق معقدة جدا".

وكان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قد أكد مؤخرا أن انسحاب القوات الأميركية من العراق نهاية العام الحالي سيزيل كل المبررات التي تنطلق منها العناصر "الإرهابية" والقاعدة، مؤكدا ان القوات الامنية العراقية قادرة على السيطرة على الوضع الامني بعد انسحاب القوات الأمريكية.

وكان الرئيس الأميركي بارك اوباما قد أكد، أن قوات بلاده الموجودة في الأراضي العراقية ستكون في الولايات المتحدة خلال أعياد نهاية السنة، فيما شدد على أن واشنطن ستدعم العراق بكافة المجالات، فيما أكد رئيس الوزراء نوري المالكي عبر دائرة تلفزيونية مغلقة مع باراك اوباما على ضرورة البدء بمرحلة جديدة للعلاقات الإستراتيجية بعد الانسحاب الأميركي من العراق في موعده نهاية العام الحالي ٢٠١١.

وتنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن في نهاية تشرين الثاني ٢٠٠٨ على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام ٢٠١١ الحالي، بعد أن انسحبت قوات الولايات المتحدة المقاتلة بموجب الاتفاقية، من المدن والقرى والقصبات العراقية في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩.

ووقع العراق والولايات المتحدة أيضاً، خلال عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الإستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال من الشراكة الإستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند إلى تقليص عدد فرق إعادة الأعمار في المحافظات، فضلاً عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاء من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الإعمار.يذكر أن العاصمة بغداد وعددا من المحافظات الأخرى تشهد منذ شهر آذار الماضي، تصعيداً بأعمال العنف أودت بحياة المئات بينهم عدد من الضباط ومسؤولون حكوميون، في وقت تعيش فيه البلاد أزمة سياسية تتمثل بعدم اكتمال تشكيل الحكومة وعدم الاتفاق على أسماء الوزراء الذين سيتولون إدارة الوزارات الأمنية حتى الآن.

الحكومة تتريث في تخفيض رواتب الرئاسات

□ بغداد/ المدى

حيدر الملا

كشف المتحدث الرسمي باسم القائمة العراقية حيدر الملا، امس، أن مجلس الوزراء أصدر قراراً بالتريث في تطبيق قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث، معتبرا إياه انقلاباً على الدستور وتعطيلاً لعمل مجلس النواب، فيما دعا رئاسة البرلمان إلى إقامة دعوى في المحكمة الاتحادية ضد القرار.

وقال الملا خلال مؤتمر صحافي، امس، في مبنى البرلمان وحضرته "المدى"، إن "مجلس الوزراء قرر بجلسته الاعتيادية الـ٥٤ المنعقدة في ٢٩ تشرين الثاني الماضي، الموافقة على التريث في تطبيق قوانين رواتب ومخصصات الرئاسات الثلاث لحين قيام المجلس بتقديم مشروع قانون تعديل لقوانين تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث المنشورة في الجريدة الرسمية ومن ثم تشريعه من قبل البرلمان"، مبيناً أن "هذه القوانين هي رواتب ومخصصات رئاستي الجمهورية والوزراء ومجلس النواب".

وأضاف الملا أن "مجلس الوزراء قرر أيضاً بجلسته استمرار وزارة المالية بصرف رواتب ومخصصات الموظفين ممن هم بدرجة وزير ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة ووكلاء الوزارات والمستشارين وأصحاب الدرجات الخاصة والمديرين العامين المكلفين بأداء مهامهم وكالة والمرشحين بالتعيين لدى الجهات المتخصصة".

واعتبر الملا أن "قرار مجلس الوزراء يعد انقلاباً على الدستور وتعطيلاً لعمل مجلس النواب"، مضيفاً أن "هناك إرادة تقفز على الدستور وتريد أن تحقق مصالح حزبية على حساب الشعب العراقي".

ولفت الملا إلى أنه "سيتم جمع تواقيع من أعضاء مجلس النواب لطرح الموضوع على البرلمان"، داعياً رئاسة البرلمان إلى "إقامة دعوى في المحكمة الاتحادية ضد قرار مجلس الوزراء الذي عطل العجلة التشريعية".

بالمقابل حذرت اللجنة المالية في مجلس النواب من عدم تطبيق التشريعات التي يقرها البرلمان، غير أنها رأت في تخفيض رواتب الرئاسات خصوصية تستدعي معها انتظار رد الحكومة على التريث قبل الحكم عليه.

ووصف عضو اللجنة، النائب عن ائتلاف دولة القانون هيثم الجبوري في تصريح لـ(المدى)، امس الموقف الحكومي بـ"السابقة الخطيرة"، مبينا "ليس من حق الحكومة عدم تطبيق القانون المقر من مجلس النواب لان في ذلك خرقا للدستور.

واستدرك الجبوري "للحكومة وجهة نظر في هذا القانون ينبغي التوقف عندها قبل الحكم على التريث، فهي سوف تطرح تعديلا عليه بما يتناسب مع وضع الرئاسات الثلاث، لان القانون الحالي كان محل اعتراض كبير من قبلها قبل اقراره".

وكان مجلس النواب قد صوت في (١٦ آب ٢٠١١)، على تخفيض قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث، وتراوحت نسب التخفيض بين ٨٠٪ و٤٠٪، حيث تم تخفيض رواتب رؤساء الجمهورية والوزراء والنواب من ٥٠ مليون دينار إلى ١٢ مليوناً، في حين تم تخفيض مخصصات الرؤساء الثلاثة ونوابهم بنسبة ٨٠٪.

رئيس هيئة المساءلة: جهات سياسية تعطل القانون

□ بغداد/ خاص المدى

عقدت لجنة المساءلة والعدالة البرلمانية مؤتمرها الاول لدعم اللجان المحلية والوزارات والهيئة المستقلة، لتوضيح دورها في تنفيذ قانون المساءلة والعدالة الذي اقره مجلس النواب قبل شهر، وقال رئيس هيئة المساءلة والعدالة وكالة ووزير حقوق الإنسان محمد شياع السوداني خلال كلمة ألقاها في المؤتمر الذي حضره مراسل المدى: كانت هيئة المساءلة والعدالة قد أنصفت كثيرا ممن شملوا بقانون المساءلة وفق الأطر القانونية ، وكانت حريصة على ان يتم منع عودة حزب البعث تحت اي مسمى الى السلطة ، وعلى الرغم من وجود بعض الملاحظات والصعوبات التي برزت من خلال التطبيقات العملية للقانون، والتي تحتاج الى تدخل تشريعي واجراء بعض التعديلات عليه ، واضاف السوداني بعد صدور قانون المساءلة والعدالة عام ٢٠٠٨ والذي اقره مجلس النواب ،قد تم تعطيله لفترة معينة والتي اعاقت بعض الاجراءات الادارية التي نص عليها القانون بسبب تدخلات جهات سياسية وممارسة ضغوطات على عمل الهيئة ، واشار الى ان عمل الهيئة يواجه بعض الصعوبات والمعوقات بسبب تدخلات بعض السياسيين في السلطتين التنفيذية والتشريعية ، منتقدا بعض النصوص القانونية التي جاءت بالقانون والتي اكد انها تحتاج الى صياغة جديدة لعدم وضوحها ، واشار ان المشرع ترك خلفه حالات كثيرة تتسم بالغموض والإيهام، واضاف هناك معاناة لغياب المرجعية القانونية في تنفيذه، وقد صدرت عن الهيئة قرارات عديدة شملت إعادة أعضاء الفرق الى وظائفهم والبالغ عددهم اكثر من ٤٠٩١ شخصا واحالت العدد ذاته تقريبا اعضاء الشعب الى التقاعد ، وشكلت الهيئة مؤخرا لجنة من القانونيين لمتابعة الملفات المتبقية كي تنظر بملفات المشمولين بالقانون واتخاذ الإجراءات معهم ، واضاف شياع منذ تأسيس هيئة اجتثاث البعث حتى الآن واجهنا صعوبات كثيرة منها ادارية ومنها سياسية ومن هذه المعوقات عدم وجود مكان ملائم او بناية تستوعب العاملين ، وعدم تعاون المؤسسات الحكومية سواء في الوزارات او في المحافظات ، وتدخل رئاسة الوزراء في عمل الهيئة والضغط عليها، فضلا عن تستر اكثر دوائر الدولة والوزارات على الذين ارتكبوا جرائم ضد الشعب العراقي ، وضعف القدرات المادية وقلة التخصيصات المالية ، بالاضافة الى ان بعض الدوائر التابعة الى الهيئة لم تفعّل حتى الآن مما يؤدي الى ضعف في الاداء بشكل عام ،

بالمقابل وجهت لجنة المصالحة بعض التوصيات الى الهيئة بحكم دورها التشريعي والرقابي وقال نائب رئيس اللجنة جبار الكناني: على الهيئة تقديم تقرير فصلي بجميع اعمالها التي نفذتها من اجراءات الى لجنة المساءلة والعدالة في مجلس الوزراء وأضاف ان" اللجنة ملزمة بمراجعة الاجراءات التي اتخذتها الهيئة قبل نفاذ هذا القانون من حيث عدم تعارضها واحكام القانون المشرع ،والتي تتعلق بالاستثناءات القديمة ، وتابع الكناني : يتوجب على الهيئة تطهير القطاع الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني من منظومة حزب البعث تحت اي شكل من الاشكال من خلال تطبيق الاحكام المشار اليها في القانون واحالة الذين تثبت ادانتهم بالجرائم التي ارتكبوها الى المحاكم المتخصصة ، فضلا عن تمكين ضحايا جرائم حزب البعث والاجهزة القمعية من اخذ تعويضات عن الاضرار التي لحقت بهم وبالتنسيق مع دائرة المدعي العام وتلقي الشكاوى ودراستها بشكل يحقق العدالة لهؤلاء ، وعلى الهيئة ايضا مراقبة الاموال التي استحوذ عليها ازلام النظام البعثي والاجهزة واعادتها الى الخزينة العامة وذلك من خلال التنسيق مع الوزارات المعنية.

عثمان يدعو المالكي لتقديم تنازلات

حذر النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان من استمرار الخلافات السياسية في العراق، مطالبا رئيس الوزراء بإبداء التنازلات.

وقال عثمان في حال استمرار الخلافات السياسية ، وتعنت قادة الكتل بقراراتهم وعدم تقديم التنازلات فإن العراق يسير نحو مصير مجهول وغير معروف، ودعا النائب عن التحالف الكردستاني رئيس الوزراء نوري المالكي الى تقديم التنازلات لحل الأزمات وعدم "التزمت برأيه". مضيفا "هناك فرصة أخيرة أمام قادة البلد ، لحل الأزمات السياسية ودخول العراق عهدا جديدا بالحوار".

العراق يتوعد مخترقي أجوائه

أعلن عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية عباس البياتي، أن العراق سيلجأ الى الشرعية الدولية في حال قيام إحدى الدول بخرق الأجواء العراقية بعد الانسحاب الاميركي.

وقال البياتي: إن لجنة الأمن والدفاع تتابع تقارير مكتب القائد العام للقوات المسلحة واللجان الامنية، وإنها تؤكد عدم إمكانية حصول أي فراغ أمني بعد مغادرة القوات الاميركية، مشدداً على عدم وجود أي داع أو مبرر للهواجس التي تعبر عنها بعض الجهات السياسية بحصول فراغ امني بعد الانسحاب.

العدل لا تثق بالعاملين في الإصلاح

شكك وزير العدل بكفاءة منتسبي دائرة الاصلاح كاشفا عن مفاتحته رئيس الوزراء نوري المالكي لاستبدال عدد كبير منهم.وقال حسن الشمري، في تصريح لوكالة الفرات نيوز ان"نصف العاملين في دائرة الاصلاح يجب استبدالهم لسوء اداء عملهم وانا لا اثق بهم وانهم لا يصلحون للعمل في هذه المؤسسة المهمة".

وأضاف "لقد فاتحت رئيس الوزراء نوري المالكي، بخصوص ذلك وسنتخذ اجراء لاستبدالهم".

واكد الشمري، على ارسال قوة امنية ترافق منتسبي الدائرة عند نقلهم السجناء الى المحاكم لتجنب حدوث الخروقات .

المدى
رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص
AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون